دائرة التنمية الاقتصادية | حكومة عجمان
Department Of Economic Development
Government of Ajman

دراسة أثر الاقتصاد الرمادي على إمارة عجمان

مكتب عجمان للتنافسية
سبتمبر ٢٠٢٣

- الاقتصاد الرمادي هو واقع حاضر في معظم دول العالم، حيث يحتوي أي اقتصاد على نشاطات اقتصادية غير منظمة تعمل دون الحصول على تراخيص رسمية من السلطات. مصطلح "غير قانوني" هنا لا يعني أن هذه النشاطات غير شرعية، بل هي نشاطات قانونية ولكنها غير مسجلة في السجلات الرسمية للدولة.
- الاقتصاد غير الرسمي هو ظاهرة قديمة وشائعة في المجتمعات البشرية، وهي موجودة على حد سواء في الدول النامية والمتقدمة. يمكن أن يُطلق على الاقتصاد الرمادي العديد من التسميات البديلة مثل الاقتصاد الأسود، و اقتصاد الظل، والاقتصاد الموازي، والاقتصاد غير الرسمي، وغيرها من المصطلحات التي تُشير إلى وجود نشاط اقتصادي يشبه الاقتصاد الرسمي ولكنه يعمل خارج الإطار الحكومي والرقابي.

- هل للاقتصاد الرمادي (غير الرسمي) تأثير على الناتج المحلي ؟
- ماهي العلاقة بين ارتفاع الضرائب و انتشار ظاهرة الاقتصاد الخفي ؟
- ما هي العلاقة بين الاقتصاد الرمادي و البطالة ؟
- هل يمكن السيطرة و الرقابة على الممارسات غير القانونية التي تمارس في الإمارة ؟
- هل يمكن إضافة خدمات جديدة للمستثمرين في إمارة عجمان ؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على حجم الأنشطة غير الرسمية التي تمارس في الإمارة و مدى إمكانية تحويلها إلى أنشطة رسمية مرخصة تدخل في الحسابات الحكومية ، والتي سيترتب عليها آثار ايجابية ومنها :

- زيادة الموارد المالية للدولة، وبالتالي زيادة الانفاق الحكومي الذي بدوره سيترتب عليها زيادة الخدمات المقدمة إلى جميع القطاعات وجودتها.
- زيادة الناتج المحلي الاجمالي بالارقام المطلقة، وذلك لأن جميع الأنشطة غير الرسمية سوف تدخل في حساب الناتج المحلي الاجمالي إلى جانب خفض معدلات الفقر .
- تحقيق مزيد من الحماية للفئات المهمشة من العمال وأصحاب الأعمال نظراً لشمولهم في مظلة الضمان الاجتماعي والتأمين، وحماية حقوقهم من قبل وزارة العمل وغيرها من المؤسسات التي تكفل حماية العمال مثل النقابات العمالية.
- زيادة جودة البيانات والمؤشرات الاقتصادية، وبالتالي تحسين جودة الاجراءات والقرارات التي تبنى عليها، وذلك في ضوء تحسين المؤشرات المنسوبة إلى الناتج المحلي الاجمالي مثل عجز الموازنة، الدين العام، الحساب الجاري وغيرها من المؤشرات.

مساهمة القطاع الغير رسمي في الناتج الإجمالي لاقتصادات العالم

كشفت العديد من الدراسات السابقة عن حجم الاقتصاد الرمادي في العالم و دول الخليج ، كما هو موضح أدناه :

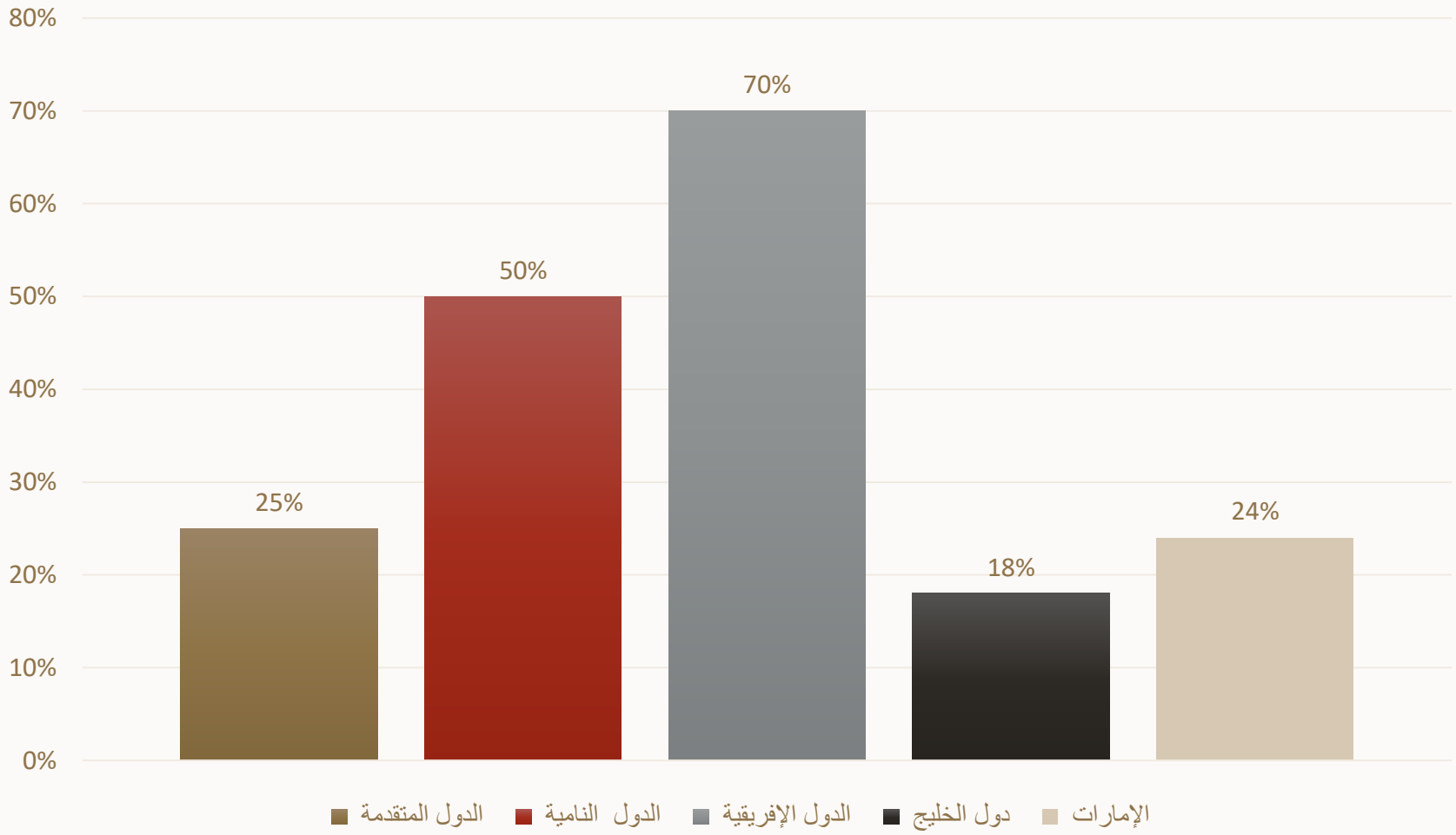

أجريت الدراسة على مجموعة من الأنشطة التي تمارس في الإمارة بدون ترخيص و غير مشمولين في الناتج المحلي للإمارة مثل :

السواقين

بعد التواصل مع عينة من ممارسي الخدمه ، اتضح أن معدل التنقل بين إمارتي الشارقة و عجمان من 1300 – 2500 للفرد الواحد . ولاحظنا أن هذه الممارسة من الاقتصاد غير الرسمي ومخاطرها متوسطة تتمثل في حال وجود حوادث مرورية أو السائق غير ملتزم أو لا يحمل رخصة قيادة .
إضافة الى ان هذه الممارسة تضر بالمستثمرين أصحاب الرخص بالاستفادة من بدل المواصلات .

الحنايات

من خلا ل تواصلنا اتضح بإن متوسط التكلفة تتراوح من 40 -200 درهم حسب طبيعة الطلب .
ومصففات الشعر يتواح بين 200-500 درهم ، وهذا يؤثر على أصحاب الرخص .
كذلك يؤثر من الناحية الرقابية على المستهلكين في حال استخدام الأدوات الضارة ،
- وما لفت انتباهنا كباحثين أن بعض ممارسين هذه الأنشطةليس لديهم إقامة رسمية في الدولة .
- وكما لاحظنا قيام بعض المستمثرين بالتعاقد مع هؤلاء المخالفين تهرباً من التكلفة.

الخطابات

هذه الممارسة لا تتو افق مع توجهات الدولة من حيث الزواج من الاجنبيات ، حيث لاحظنا من خلال تواصلنا مع مكتب مرخص بانه يعاني من وجود فئات غير مرخصة تمارس هذا النشاط و التي تؤثر عليه في بيئة الاعمال و الاستثمار.
والتكلفة التي ياخذها من كلا الطرفين 5000 درهم و يلزمهم باتباع القو انين في دولة الامارات ، واستغلال حالة الاجنبيات بغرض إنهم اقل تكلفة و عدم الالتزام بعادات و تقاليد الدولة .
هذه الظاهرة أثرت على الحياة الاجتماعية فالدولة و نتيجةً لاستغلال هذه الفئة زادت القضايا في المحاكم و ارتفعت معدلات الطلاق و لا يمكن الرقابة أو محاسبة القائمين بهذا الفعل .

مدرسين خصوصيين

بعد التواصل مع بعض العينات لاحظنا بأن المدرسين أصحاب الخبرات تبلغ نفقاتهم بالساعه 120 درهم و بعض المبتدئين و العاطلين عن العمل ، تبلغ تكلفتهم للمادة الوحدة 300 شهرياً .
وفي حال التعاقد على جميع المواد تبلغ تكلفتها 1500 للطالب الواحد للمرحلة الاعداية و ما دون .
واضرار هذه الممارسة على معارف الطلاب لعدم وجود منهج واضح من قبل المعلمين . و تأثر الطلاب من هذه الممارسة على معرفتهم الضمنية و أسلوب التدريس و الوقت الذي يستغرقه الطالب في التدريس من المدرسة و بعد ساعات المدرسة .

الضرائب

إن ارتفاع معدلات الضرائب يمكن أن يكون له تأثيرات سلبية على اقتصاد الدولة بشكل عام ، و اللجوء الى الممارسات غير قانونية للتهرب الضريبي

الناتج المحلي

ضعف الموارد المالية للدولة بسبب عدم احتسابه في الناتج المحلي و بالتالي يقل الانفاق الحكومي و تقل الخدمات المقدمة للشعب

البطالة

تنخفض معدلات البطالة ولكن دون أي حماية للعمال نظراً لعدم شمولهم في مظلة الضمان الاجتماعي

أبرز النتائج التي تم التوصل اليها :

باعتماد سمو حاكم إمارة عجمان لمبادرة ريادة المنزلية ، انخفضت البطالة من المواطنين بنسبة 1% ، و شكلت مساهمتهم فالناتج المحلي 0.7% .

التوصيات

هل يمكن أن ندمج هذه الممارسات من ضمن أنشطة رخصة ريادة و توسعتها لغير المواطنين لتجنب هذه النتائج و الحد من البطالة ؟

هل يمكن الرقابة على هذه الأنشطة ؟

هل يمكن حماية المستهلكين و المستثمرين من أضرار هذا الاقتصاد الرمادي ؟

هل يمكن تحصيل هذه المبالغ و ادراجها ضمن الناتج المحلي والضرائب ؟

هل يمكن تقديم خدمات جديدة للمستهلكين و المستثمرين الجدد ؟

دائرة التنمية الاقتصادية | حكومة عجمان
Department Of Economic Development | Government of Ajman

شكراً على حسن استماعكم